

سرور في ختام دور الانعقاد:

تشريعات الإصلاح السياسي والاقتصادي ميزت هذا الدور

أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في نهاية الدورة البرلمانية ان هذا الدور شهد اضطلاع المجلس بأخطر صلاحياته التشريعية وهي صلاحية في تعديل الدستور بناء على القرار المهم الذي اتخذه رئيس الجمهورية باقتراح تعديل المادة ٧٦٠، بما يتيح لجماهير شعبنا ولأول مرة في تاريخها اختيار حاكمها من بين أكثر من مرشح وبالاقتراع الحر المباشر.

وقال الدكتور سرور ان المجلس عقد خلال هذا الدور ١٢٩ جلسة وبلغ عدد المتحدثين من الأعضاء ٤٢٥ عضوا بعدد مداخلات ٩٥٢٨ مداخلة كما بلغ عدد الساعات التي استغرقتها الجلسات ٤٩٥ ساعة في الوقت الذي عقدت فيه اللجان ٢٠٠٣ اجتماعات وقال ان المجلس ناقش ٢١ استجوابا و٦٥ مشسروع قانون مما يشكل قفزة كسييسيرة في مجال التشريع والرقابة.

تابع الجلستين:

أحمد الغمري - أحمد سامي فتولى
عصام عوف - أحمد جلال عيسى

كما أقر المجلس مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية ومشروع قانون بتعديل قانون الأحزاب السياسية، ومشروع قانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، ومشروع قانون بتعديل قانون مجلس الشعب، ومشروع قانون بتعديل قانون مجلس الشورى، ومشروع قانون بتعديل قانون الإدارة المحلية، ومشروع قانون

الضرائب علي الدخل، ومشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانونى الشركات وضمانات حوافز الاستثمار، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤، بفرض رسم تنمية الموارد المالية، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الشركات السياحية، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على المبيعات، ومشروعات القوانين التي استهدفت منح العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات المدنية والعسكرية علاوة خاصة، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن النظافة العامة، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام العمل، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد، وأقر المجلس عددا من الاقتراحات كقوانين مثل الاقتراح بمشروع قانون بتعديل المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٩ فى شأن بعض أحكام الأحوال الشخصية واقتراح بتعديل بعض أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ واقتراحين بمشروع قانونين بتعديل بعض أحكام قانون المنشآت الفندقية والسياحية والاقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون اتحاد نقابات المهن الطبية. والاقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون نقابة الاطباء وتعديلاته. سرور اختتم حديثه موجها التحية للحكومة علي تعاونها الصادق مع المجلس وحرصها علي مناقشة كل القضايا التي طرحت خلال دور الانعقاد مع الأعضاء.